# التوتر يتصاعد في الضفة المحتلة.. ووزير الأمن الإسرائيلي المتطرف يقتحم زنازين المعتقلات الفلسطينيات

فلسطينيون يفتشون مبنى هدمته الآليات الإسرائيلية في مدينة جنين بالضفة المحتلة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تتصاعد اعتداءات المستوطنين واقتحامات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة وسط تحذيرات من خروج الوضع عن السيطرة، فيما تواصل قوات الاحتلال عمليات القصف وإطلاق النار في أنحاء متفرقة من قطاع غزة في خروقات متواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرا بوضع اليد على 37 دونما من أراضي مدينة (بيتونيا) في محافظة رام الله والبيرة بالضفة الغربية المحتلة، بهدف توسعة الموقع العسكري المقام على أراضي المدينة.

وذكرت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيان أمس أن الأمر العسكري يشمل مجموعة من القطع والطرق الواقعة بينها وتظهر الخرائط العسكرية أن المساحة المستهدفة تشكل كتلة أرضية متصلة بالموقع العسكري القائم وتقع بالقرب من مستوطنة (حورون) المقامة على أراضي المحافظة.

وأكدت الهيئة أن «أوامر وضع اليد وإن كانت لا تنقل ملكية الأرض رسميا فأنها تنتزع حق الحيازة والاستعمار من أصحابها وتضعها تحت السيطرة العسكرية المباشرة». وأوضحت أن هذا الأمر يكشف عن توسيع البنية العسكرية المرتبطة بحماية المستوطنات وتأمين محيطها وتحميل الأراضي الفلسطينية وأصحابها الكلفة المكانية و«الأمنية» لاستمرار المشروع الاستيطاني وتوسعه.

في غضون ذلك، قال وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير في مقطع فيديو نشره عقب زيارته سجن الدامون قرب حيفا إنه «فخور» بخفض ظروف احتجاز المعتقلات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية. وظهر بن غفير في المقطع الذي نشره عبر حساباته على منصات التواصل الاجتماعي وهو يتحدث إلى ثلاث معتقلات فلسطينيات من حركة الجهاد الإسلامي خلال اقتحامه لزنازين المعتقلات الذي قام به قبل أسابيع عدة، بحسب بيان صادر عن حزبه «عوتسما يهوديت» أو «القوة اليهودية». وقال بن غفير للمعتقلات بالعبرية بينما كانت امرأة تتولى الترجمة «أنا فخور بأننا خفضنا ظروف احتجازكن إلى الحد الأدنى الضروري، انتهت ظروف المخيمات الصيفية التي كانت موجودة في المعتقلات الإسرائيلية، هذا الوضع الذي ستعشن فيه وأنا مسؤول عن كل شيء». وأضاف «كل من تسبب بإيذاء الرهائن الإسرائيليين، لن يحصل على ظروف وكأنه في فندق». وسأل بن غفير المعتقلات الفلسطينيات عن ظروف الاعتقال، لتجيب إحداهن بأنها «سيئة جدا، القمع ليلا نهارا.. الأمراض كثيرة ولا نحصل على العلاج أصلا».

وفي غزة، قتل ثلاثة فلسطينيين بينهم طفل وأصيب عدد آخر جراء قصف جوي وعمليات إطلاق نار نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من القطاع.

وقالت السلطات الصحية في القطاع في تصريح صحافي إن فلسطينيين اثنين قتلا وأصيب عدد آخر جراء استهداف طائرة مسيرة تابعة للاحتلال تجمعا للمدنيين غرب مدينة (دير البلح) وسط القطاع فيما قتل الثالث متأثرا بإصابته في قصف إسرائيلي استهدف حي (الأمل) غربي مدينة خان يونس جنوب القطاع.

وأضافت أن من بين القتلى طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام واصفة إصابات عدد من الفلسطينيين بين المتوسطة والخطيرة.

وفي شمال القطاع، أفادت السلطات الصحية بأن طفلة فلسطينية أصيبت برصاص قوات الاحتلال في مخيم (جباليا) كما أصيب شاب برصاص الاحتلال ايضا في منطقة (التوام) شمال غربي مدينة غزة.

### يبحث تطوير القدرات الدفاعية وتعزيز العمل المشترك

# تركيا تستضيف اليوم الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية لـ «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»

إسطنبول ـ وكالات: تستضيف مدينة إسطنبول التركية، اليوم، الاجتماع الأول للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية التي أنشئت في إطار «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» المبرمة بين تركيا والسعودية وباكستان في 7 أغسطس الجاري.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن مصادر في وزارة الخارجية التركية قولها إنه من المنتظر أن يشارك في هذا الاجتماع وزير الخارجية السعودي صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان، ونظيراه التركي هاكان فيدان والباكستاني محمد إسحاق دار.

كما سيشارك وزير الدفاع التركي يشار غولر ونظيراه السعودي صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلمان، والباكستاني خواجة محمد آصف، إلى جانب رئيس هيئة الأركان العامة التركية سلجوق بيرقدار أوغلو ونظيريه السعودي فياض بن حامد الرويلي والباكستاني عاصم منير.

ويعقد الاجتماع الأول للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية باستضافة تركيا، وهي لجنة من المقرر أن تضم وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء هيئات الأركان في الدول الثلاث، وأن تتولى وضع التوجه الاستراتيجي للأنشطة التي ستنفذ في إطار «اتفاقية مكة للدفاع المشترك».

ويتناول الاجتماع قضايا الأمن الدولي، إلى جانب بحث سبل تطوير القدرات الدفاعية وتعزيز قابلية العمل المشترك بين القوات المسلحة للدول الثلاث، كما يبحث المشاركون سبل تعميق التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، بما في ذلك الإنتاج المشترك والبحث والتطوير، فضلاً عن تعزيز الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب. ومن المزمع أن يرسم الاجتماع الإطار العام للأمانة العامة والآليات الأخرى ذات الصلة التي ستتولى توجيه العمل في مجالات النشاط المشترك التي تحددها اللجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية، إلى جانب وضع خريطة طريق للخطوات المزمع اتخاذها خلال المرحلة المقبلة.

ويتيح الاجتماع فرصة للتأكيد مجددا على أن «اتفاقية مكة» توفر فرصا مهمة للدول التي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، وتتبنى نهجا أمنيا قائما على التعاون في معالجة القضايا، وتعطي الأولوية للسلام والرفاهية بدلا من الصراعات. جدير بالذكر أن اتفاقية مكة للدفاع المشترك تأتي في إطار تعاون دفاعي يهدف إلى تعزيز الالتزامات الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار والرفاهية على المستويين الإقليمي والعالمي، استنادا إلى مبدأ تقاسم الأعباء والفهم المشترك للأمن. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع الجماعي في مواجهة أي عمل عدواني، وتنص على اعتبار أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هجوما عليها جميعا.

## أنباء سورية

# افتتاح السفارة السورية في ليبيا بعد إغلاق 14 عاماً

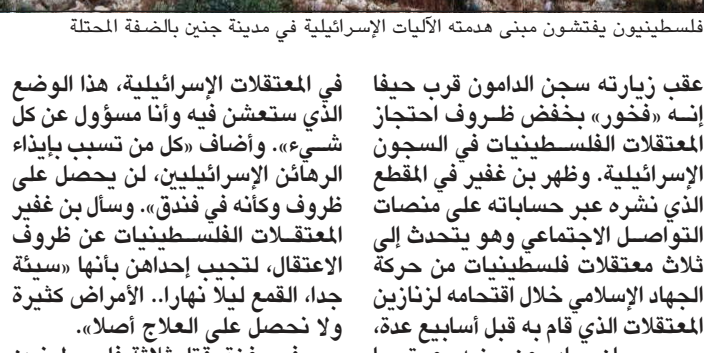
رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة ووزير الخارجية السوري أسعد الشيباني خلال مباحثاتهما الرسمية في طرابلس أمس (سانا)

عواصم ـ وكالات: أعادت سورية افتتاح سفارتها في العاصمة الليبية (طرابلس) بعد إغلاق استمر منذ عام 2012، في خطوة لإعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين إلى مسارها الكامل. وجرى الافتتاح بحضور وزير الخارجية والمغتربين السوري أسعد الشيباني، الذي أكد أن زيارته إلى ليبيا تمثل دافعا لتطوير العلاقات السورية ـ الليبية، وفتح مرحلة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين. وقال الشيباني إن العلاقات بين دمشق وطرابلس تاريخية وتمتد إلى مختلف المجالات، مشيرا إلى أن لقاءه مع المكلف بتسيير مهام وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية الطاهر الباعور أسفر عن اتفاق على خارطة طريق لتطوير العلاقات الثنائية. وأوضح أن الجانبين اتفقا على تعزيز التنسيق السياسي بشأن القضايا الإقليمية والدولية، وتفعيل خطوط النقل البحري والجوي، إلى جانب العمل على إنشاء إطار مؤسسي ولجنة عليا لإدارة العلاقات بين البلدين وتنسيقها. كما كشف الشيباني عن اتفاق لتوسيع التعاون الاقتصادي، بما يشمل تأسيس مجلس لرجال الأعمال، وزيادة الاستثمارات المتبادلة، وفتح المجال أمام مساهمة ليبيا في مشاريع الاستثمار وإعادة إعمار سوريا خلال المرحلة المقبلة. وأشار إلى اتفاق البلدين على تعزيز التنسيق الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات والتنظيمات الإرهابية. وأكد الشيباني عقب لقائه رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة، أن إعادة افتتاح السفارة السورية في طرابلس ستسهم في تنظيم أوضاع السوريين المقيمين في ليبيا، وتقديم الخدمات القنصلية لهم بعد سنوات من توقف عمل البعثة الديبلوماسية. من جانبه، وصف الطاهر الباعور زيارة وزير الخارجية السوري بأنها تاريخية، مؤكدا أن إعادة افتتاح السفارة تمثل خطوة لإعادة العلاقات الليبية ـ السورية إلى مسارها الطبيعي.

وقال الباعور إن الجانبين اتفقا على تفعيل الاتفاقيات السابقة بين البلدين، والاستعداد لعقد اجتماع اللجنة العليا الليبية ـ السورية المشتركة قبل نهاية العام أو مطلع العام المقبل. وأضاف أن طرابلس ودمشق ستعززان التشاور والتنسيق السياسي بشأن القضايا العربية والإسلامية والتطورات الإقليمية، مشيرا إلى تقارب كبير في الرؤى بين البلدين. كما أعلن الباعور تطلع ليبيا إلى دعم سورية لترشحها لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة 2028ـ2029، مؤكدا أن ليبيا ستدافع عن المصالح السورية إذا حصلت على المقعد.

## أنباء مصرية

### أكد أن قناة السويس ترتبط بالسيادة والأمن القومي وليست محلاً للمقايضة

# مجلس الوزراء ينفي مقايضة أصول الدولة بالديون: لا تمثل توجهاً أو مقترحاً حكومياً

القاهرة ـ أحمد صبري

أكد مجلس الوزراء المصري أن ما يتداول بشأن نقل ملكية بعض الأصول المملوكة للدولة ومنها قناة السويس إلى البنك المركزي مقابل تسوية جانب من المديونية المحلية للحكومة لا يمثل بأي حال من الأحوال توجها أو مقترحا تتبناه الحكومة.

وشدد مجلس الوزراء في بيان أمس على أن قناة السويس ليست محلا لأي مقترح من هذا النوع ولا توجد أي توجهات لدى الحكومة لمقايضتها أو رهنها أو نقل ملكيتها مقابل مديونيات، مبينا أن القناة مرفق عام استراتيجي ذو طبيعة خاصة ترتبط مباشرة بالأمن القومي والسيادة المصرية، علاوة على دورها المحوري في الاقتصاد الوطني والتجارة العالمية.

وأكد المجلس كذلك أن الحكومة تتبنى مسارا متكاملا في إدارة وخفض الدين العام يقوم على تحسين مؤشرات المالية العامة وتحقيق فوائض أولية مستدامة وزيادة موارد الدولة ورفع كفاءة الإنفاق العام وإطالة آجال الدين وخفض تكلفة خدمته إلى جانب تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة في إطار سياسة ملكية الدولة وبرامج الطروحات والشراكة مع القطاع الخاص وفق أطر واضحة وشفافة تحقق أعلى عائد للاقتصاد المصري وتحافظ على حقوق الدولة والأجيال القادمة.

وأوضح أن أفكارا تتعلق بمقايضة مثل هذه الأصول العامة مقابل المديونية المحلية سبق أن خضعت للدراسة والتقييم من جانب الجهات المعنية في الدولة في إطار دراسة البدائل المختلفة لإدارة وخفض الدين العام وتكلفة خدمته وانتهت الدراسة إلى عدم ملاءمة تطبيق هذا التصور وعدم إدراجه ضمن السياسات أو الآليات التي تتبناها الحكومة لإدارة الدين العام.

وأشار مجلس الوزراء المصري إلى أن معالجة الدين العام تتطلب النظر بصورة متكاملة إلى هيكل الدين وتكلفة خدمته والسيولة المحلية وتأثيراتها على السياسة النقدية والمالية فضلا عن الحفاظ على كفاءة إدارة الأصول العامة وتعظيم عوائدها الاقتصادية بصورة مستدامة.

# آيسلندا تبتعد «مؤقتاً» عن الاتحاد الأوروبي بعد رفض ناخبيها استئناف محادثات الانضمام إليه

رئيسة وزراء آيسلندا كريسترون فروستادوتير خلال إدلائها بصوتها في الاستفتاء بأحد مراكز الاقتراع في العاصمة ريكيافيك (أ.ف.ب)

ريكيافيك ـ أ.ف.ب: رفض الآيسلنديون استئناف مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في انتكاسة للتكتل الذي كان يرغب في انضمام هذه الجزيرة الغنية الواقعة شمال المحيط الأطلسي، إلى دوله.

وأظهرت النتائج الرسمية النهائية التي أعلنتها هيئة الإذاعة العامة الآيسلندية بعد فرز كل الأصوات، أن 52,8٪ من الآيسلنديين صوتوا ضد استئناف مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، مقابل 47,2٪. وستؤدي هذه النتيجة إلى تجميد أي مناقشة حول انضمام هذه الجزيرة الغنية في شمال الأطلسي حتى عام 2028 على الأقل، مما يشكل ضربة قاسية للاتحاد الأوروبي الذي كان يبدو مستعدا لتقديم تنازلات من أجل انضمام آيسلندا إليه. ودعي نحو 273 ألف ناخب للإجابة عن السؤال التالي: «هل ينبغي لآيسلندا إعادة إطلاق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟». وتقدمت الجزيرة البالغ عدد سكانها نحو 400 ألف نسمة، بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2009، عقب الأزمة المالية التي أطاحت باقتصادها، لكن المفاوضات جمدت سنة 2013 مع وصول حكومة مشككة بالتكتل.

وترتبط آيسلندا في الراهن بصورة وثيقة بالاتحاد الأوروبي من خلال انتمائها إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية وإلى فضاء شنغن، ولن يتغير هذا الواقع أيا كانت النتيجة. وفي ظل تصاعد التوترات الدولية، رأت الحكومة الحالية بقيادة كريسترون فروستادوتير استطلاع رأي السكان حول مدى جدوى السعي إلى شكل أكثر تقدما من الاندماج ضمن الاتحاد. ومع أن لهذا الاستفتاء قيمة استشارية فحسب رسميا، تعهدت الحكومة الائتلافية برئاسة كريسترون فروستادوتير تعهدت الالتزام بنتيجته أيا كانت. وقالت فروستادوتير خلال الادلاء بصوتها إن الاستفتاء «أتاح إحياء النقاش حول الاتحاد الأوروبي، وحول مكانة آيسلندا في العالم، وعلى نحو أوسع حول تموضعها الجيوسياسي».

وأضافت بعد أن صوتت بـ«نعم» في مدرسة بالعاصمة ريكيافيك أمس الاول «كل شيء سيجري على ما يرام أيضا إذا فاز خيار الرفض». وقد وعدت بأنها لن تعيد إحياء مفاوضات الانضمام طوال فترة ولايتها الممتدة حتى عام 2028، في حال فوز خيار «لا». وأوضحت أنها ستحيل إلى البرلمان مسألة احتمال السحب الرسمي لترشيح آيسلندا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولو فاز خيار «نعم»، لكانت آيسلندا ستعاود مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، وخصوصا في شأن مسألة الصيد الشائكة، وهو نقطة خلاف رئيسية بين الطرفين إذ إن هذا القطاع ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ومن عناصر الهوية الوطنية وترغب ريكيافيك في الاحتفاظ بالسيطرة الحصرية عليه. ولكان من الضروري إجراء استفتاء ثان بشأن أي اتفاق بين الجهتين. وفي ظل الرفض الشديد الذي أبدته الجهات المعنية بالصيد البحري لانضمام آيسلندا إلى الاتحاد، إذ إن 90٪ من شركات القطاع أعلنت معارضتها، حاول الاتحاد الأوروبي إبداء قدر من الليونة. وقالت مفوضة توسيع الاتحاد مارتا كوس إن «الخصوصيات التي تتميز بها آيسلندا في مجال الصيد والزراعة معروفة جيدا. وينبغي النظر فيها بعناية». وكان انضمام آيسلندا سيشكل بالنسبة لبروكسل نموذجا إيجابيا لسياسة توسع الاتحاد الأوروبي الذي لم تنضم إليه أي دولة غنية منذ 1995، وكان سيتيح له تعزيز حضوره في المنطقة القطبية الشمالية التي تزداد أهميتها.

## أنباء لبنانية

### ممثل رئيس الجمهورية: الدولة خيار لا بديل عنه.. والجميع يجب أن يكون تحت سقفها

# الرئيس عون: ماضون في مسيرة النهوض الوطني وملتزمون بحصرية السلاح بيد الدولة

بيروت ـ منصور شعبان

جدد الرئيس اللبناني العماد جوزف عون التأكيد على التزام لبنان بحصرية السلاح بيد الدولة وبسط سلطة الجيش على جميع الأراضي تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1701).

وقال الرئيس عون: «في ضوء ما يعانيه جنوبنا من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية وخروق وقف الأعمال العدائية، وما يتكبده أهلنا هناك من تضحيات وصمود يومي، فإن لبنان يؤكد مجددا التزامه الكامل بحصرية السلاح الشرعي بيد الدولة اللبنانية، وببسط سلطة الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية، تنفيذا للقرار 1701 وضمانا لسيادة لبنان الكاملة».

وجدد رئيس الجمهورية العهد بالمضي قدما في مسيرة النهوض الوطني، لتحقيق دولة قوية عادلة، وجنوب محمي بجيشه وقواه الأمنية ومنعة أهله والدولة، ويوجه تحية الصبر لأهل الجنوب.

وتابع: «ما زلنا، كدولة ومؤسسات، نطالب بكشف كامل الحقيقة عن مصير المتغيبين اللبنانيين، عملا بحق الأسر وحق لبنان في معرفة الحقيقة كاملة، وسنستمر في متابعة هذا الملف على المستويين الثنائي والدولي بكل الوسائل الديبلوماسية والقانونية المتاحة، وفاء لأمانة لم تسقط بالتقادم».

ودعا عون الدولة اللبنانية إلى تحمل مسؤولياتها كاملة في حماية الجنوب وأهله، معتبرا أن السلاح الذي يحمي الأرض هو سلاح الدولة الشرعي وحده، مشددا على ان «أن الأمن مسؤولية وطنية جامعة لا تختزل بفريق دون آخر».

جاء ذلك في ظل توتر عسكري لم تنهه الاتصالات واللقاءات، اذ تواصلت الغارات والقصف الاسرائيلي، جنبا إلى جنب مع إشعال الحرائق والتجريف. ومن عيتا الجبل إلى إحراق ممتلكات أهالي حداثا وقصف أطراف النبطية الفوقا واستهداف المنصوري وتفجير كبير في حولا، نفذت مروحية «أباتشي» إسرائيلية برشاشاتها الثقيلة عملية تمشيط عند أطراف بلدة «زوطر الشرقية». وفيما لا يزال الأمل يحدو الجميع بتحديد موعد لجولة تاسعة من المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، قال البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي: في عظة الأحد أمس: «يتطلع اللبنانيون إلى أن نخرج من دائرة الانتظار، وأن نصل إلى نتائج تحفظ حقوق لبنان، وتوقف الاعتداءات، وتؤدي إلى الانسحاب من أرضه، وتعيد إليه الأمن والاستقرار». وأضاف: لكي يبقى الجيش اللبناني المؤسسة الوطنية الجامعة، حاملا أعباء حماية الأمن والاستقرار وبسط سلطة الشرعية، يجب على الدول تسليحه بما يلزم، لكي يواصل اللبنانيون الالتفاف حوله، وحتى يبقى الجيش حصنا للوطن ومؤسساته. وتابع الراعي: «نريد للبنان حيادا فاعلا يحميه من صراعات المحاور»، مشددا على ان «مسألة حصرية السلاح بيد الدولة ينبغي ألا تتحول إلى مواجهة بين اللبنانيين، ولا إلى عنوان يستعمله فريق ضد آخر، ولا إلى مادة لإثارة الشارع والانقسام الطائفي». من جهة أخرى، ألقى الراعي كلمة خلال افتتاح «رابطة قنوبين للرسالة والتراث» على هامش الدورة الثالثة من المؤتمر الدائم لتراث «الوادي المقدس» المجاور للديمان، وقال: «إن «الشراكة المسيحية ـ الإسلامية هي جوهر الكيان اللبناني وخصوصيته الفريدة». وفيما شدد ممثلو رؤساء الطوائف خلال كلماتهم في هذه الفعالية على توحيد المواقف الوطنية، شكلت كلمة ممثل رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، المحامي أنطوان صفير، محطة وطنية أساسية في هذا السياق، اذ نقل تحيات وتقدير الرئيس، مؤكدا أن «الخيار الذي لا بديل عنه هو الدولة. والجميع يجب ان يكون تحت سقفها وسقف مؤسساتها، بحيث لا تستطيع فئة أو طائفة أن تختزل الدولة أو تتحدث باسمها».

وشدد على أن «لبنان لا يريد حروبا بعد اليوم، وأن من حق الأجيال الجديدة أن تعيش بسلام يحفظ السيادة والكرامة والممتلكات».

تفجير إسرائيلي ضخم عند أطراف بلدة «مركبا» في جنوب لبنان